الأنباء
الثلاثاء 8 سبتمبر 2015

في النصف الأول.. والشركات باعت 11 مليار دولار من أسهمها لتفادي العجز

«النفط الصخري» ينزف 30 مليار دولار

محمود عيسى

يبدو أن فرحة المهللين بثورة الغاز الصخري لن تكتمل، فالصحافة الاميركية والعالمية تنشر يوميا ما يدل على مواجهة هذه الصناعة والشركات التي تعمل فيها مصاعب جمة وعوائق كبيرة، لاسيما في ظل الطبيعة الخاصة لإنتاج هذا النوع من النفط الخام والتي تستدعي استخدام تكنولوجيا متطورة للغاية، ناهيك عن عدم قدرة هذا النفط المنتج على منافسة النفط المعروض في الاسواق العالمية من قبل منتجيه التقليديين ومنهم اعضاء منظمة «أوبيك» بسبب رخص التكلفة الانتاجية مقارنة مع تكلفة انتاج النفط الصخري.

وفي دلالة على التحديات الهائلة التي تواجهها صناعة النفط الصخري الاميركية التي كانت تباهي خلال فترة ما بالازدهار والفرص المستقبلية، عانى منتجو النفط الصخري نزيفا ماليا تجاوز 30 مليار دولار خلال النصف الاول من العام الحالي، في الوقت الذي بدأ فيه التدهور في أسعار النفط يحدث آثاره السلبية على الاسواق العالمية.

إفلاس وإعادة هيكلة

وفي هذا السياق، قالت صحف بريطانية ان هذا التراجع يشير الى ارتفاع عدد حالات الافلاس واعادة الهيكلة في صفوف الشركات الاميركية العاملة في مجال النفط الصخري، والتي شهدت توسعا سريعا خلال السنوات السبع الماضية، ولكنها لم تكن في يوم من الايام قادرة على استعادة مصروفاتها الرأسمالية من التدفقات النقدية لعملياتها.

ومضت الصحيفة الى القول ان انفاق شركات النفط والغاز الاميركية المدرجة تجاوز التدفقات النقدية التي ولدتها عملياتها التشغيلية بنحو 32 مليار دولار خلال الاشهر الستة الاولى من 2015 ليقترب العجز الذي سجلته من عتبة 37,7 مليار دولار خلال عام 2014، وفقا للبيانات الصادرة عن شركة فاكت سيت المتخصصة بخدمات المعلومات.

ديون هائلة

وطبقا لبيانات ادارة معلومات الطاقة الاميركية، فقد تراجع انتاج النفط الخام الاميركي خلال شهري مايو ويونيو الماضيين، ويتوقع بعض المحللين ان هذا النهج سيستمر في الهبوط حيث ان التواترات والضغوط المالية تكبح قدرة الشركات على حفر الآبار واستكمال اعداد آبار جديدة.

ونتيجة لذلك تقول الصحيفة ان الشركات عمدت الى بيع اسهمها وأصولها والاقتراض النقدي لزيادة انتاجها وتعزيز احتياطياتها، وقد ارتفع صافي الديون المجمعة المترتبة على شركات انتاج النفط والغاز الاميركية الى اكثر من الضعف من 81 مليار دولار في نهاية عام 2010 الى 169 مليار دولار في يونيو الماضي وفقا لشركة فاكت ست.

ويقول تيري مارشال من وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني «ان اسواق المال كانت قوية ومنفتحة الى حد كبير على هذه الشركات على نحو مكن الكثير منها من جمع الاموال وتكديس الديون على كاهلها».

وقد بقيت اسواق المال مشرعة الابواب على مصاريعها امام شركات النفط والغاز الاميركية برغم هبوط اسعار النفط الى اكثر من النصف خلال العام الماضي.

على ان ثمة دلائل تلوح في الافق على ان نزيف رؤوس الاموال قد بدأ بالتباطؤ، وقد باعت شركات استكشاف وإنتاج النفط ما تصل قيمته الى 10,8 مليارات دولار من اسهمها في الربع الاول من 2015، الا ان الرقم تراجع الى 3,7 مليارات دولار في الربع الثاني، والى أقل من مليار دولار خلال شهري يوليو واغسطس الماضيين وفقا لمؤسسة ديلوجيك المتخصصة في رصد البيانات والمعلومات المتعلقة بالصناعة النفطية.

وعلى نفس المنوال، قالت الصحيفة ان الشركات كانت تبيع في المتوسط ما تصل قيمته الى 6,5 مليارات دولار من السندات شهريا خلال النصف الاول من العام الحالي، الا ان مجموع المبيعات خلال شهري يوليو وأغسطس لم يتجاوز 1,7 مليار دولار.

وأشارت الصحيفة الى ان العقبة الثانية التي تواجه كثيرا من شركات النفط الاميركية تتمثل في اعادة ترتيب قاعدة الاقتراض لديها، ويكمن ذلك في تقييم احتياطياتها من النفط والغاز التي تقرر البنوك على اساسها حجم ما تقدمه لهذه الشركات من قروض.

من جانبه، قال الرئيس العالمي لأبحاث السلع في مجموعة سيتي جروب المصرفية اد مورس انه لا بد من عملية غربلة قادمة لصناعة النفط الصخري الاميركية وذلك لعزل الغث من السمين في صفوف الشركات التي تعمل في هذا المضمار.

تراجع المنصات

وقد تحدثت الشركات الاميركية المنتجة عن تحسينات كبيرة على انتاجية منصات الحفر التي تستخدمها والآبار التي تقوم بحفرها، ففي حقل ايغل فورد للنفط الصخري بجنوب تكساس، ارتفع متوسط النفط المنتج من الآبار الجديدة لكل منصة عاملة بنسبة 42٪ العام الماضي، من 556 برميلا لكل منصة يوميا الى 792 برميل وفقا لإدارة معلومات الطاقة الاميركية.

الا ان عدد منصات الحفر لانتاج النفط في الولايات المتحدة تراجع بنسبة 59٪ عن ذروته التي بلغها في اكتوبر الماضي، ويبدو ان ذلك التراجع يحدث اثره على انتاج البلاد ككل من النفط.

خلال ورشة عمل لشركات الصرافة حول غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

«المركزي»: غرامة 500 ألف دينار وتحويل إلى النيابة في الشبهات المالية

يوسف لازم

قال مدير إدارة الرقابة والميزانية في البنك المركزي الكويتي عبدالحميد العوض إن هناك جزاءات تطبق بالفعل على شركات الصرافة والجهات المخالفة لعملية تحويل الاموال أو شبهات غسيل الاموال، حيث تتدرج هذه الجزاءات من الإنذار الكتابي إلى الجزاء المالي الذي يصل في بعض الحالات إلى 500 ألف دينار.

وأكد العوض على هامش ورشة العمل التي أقامها البنك المركزي بعنوان «متطلبات التعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي في نطاق تنظيم شركات الصرافة»، على أن الأصل في عمليات التدقيق على غسيل الأموال الجهة نفسها سواء كان بنكا أو شركة تمويل أو محلات الصرافة، وتلك الجهات هي بدورها تقوم بإبلاغ وحدة التحريات المالية التابعة لوزارة المالية عند شكها في أي عملية قد تكون غسيلا للأموال من قبل عملائها.

وأضاف العوض أن وحدة التحريات المالية بوزارة المالية هي المعنية بتتبع شبهات غسيل الأموال وتمويلها وتقوم بدراستها ومن ثم تقرر تحويلها الى النيابة من عدمه، مشيرا إلى أن الوحدة هي الجهة المسؤولة التي تقوم برصد عمليات غسيل الأموال و«المركزي» دوره إشرافي ورقابي عليها.

جانب من ورشة عمل البنك المركزي

وحدة التحريات المالية بوزارة المالية هي المعنية بشبهات غسيل الأموال

وأوضح ان هناك إجراءات وتعليمات واضحة بتحويلات الأموال من خلال نموذج «اعرف عميلك» المتبع من قبل «المركزي» قبل أن تتعامل الشركات الخاضعة لرقابته مع أي عميل، وبالتالي عند اشتباهها تقوم بإبلاغ وحدة التحريات المالية، موضحا أن كل شركات الصيرفة تمتلك نموذج «اعرف عميلك» الذي يتضمن بيانات العميل وبياناته وعملياته المالية التي تحفظ لديها لمراجعتها عند كل عملية جديدة لذات العميل، وبالتالي إن كانت هناك عملية غير اعتيادية تقوم الشركة بالإبلاغ عنه مباشرة.

وأشار إلى أن قانون مكافحة غسيل الأموال تم تطويره لاستيعاب جميع المتطلبات الدولية في هذا الشأن، حيث يوجد فريق من البنك الدولي كجهة استشارية لوضع أفضل المعايير الدولية لتطبيقها وتضمينها في القانون ولائحته التنفيذية وكذلك تم إدراجها ضمن تعليمات موجهة من قبل «المركزي» إلى جميع الوحدات الخاضعة لديه، القانون الحالي شامل وكامل لكن لا يمنع من تطويره مستقبلا إذا ما رأينا خلال الفترة القادمة ضرورة تطويره.

ولفت العوض الى أن «المركزي» باشر في تنظيم ورش عمل تقدم بصفة دورية للوحدات الخاضعة لرقابته، بدأت في نهاية عام 2014 حينما تم تنظيم ورشة عمل تتعلق بإيضاح متطلبات تطبيق القرار رقم 5 لسنة 2014 الصادر بشأن اللائحة التنفيذية لتطبيق قرارات مجلس الأمن في نطاق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بالإرهاب وتمويل الإرهاب.

الصين حددت نمو الناتج عند 7٪ في 2015

بكين ـ أ.ف.ب: أعلنت الصين أمس تخفيض تقديراتها لنمو اجمالي الناتج الداخلي عام 2014 من 7,4٪ إلى 7,3٪ في أجواء من القلق المتزايد حول القوة الاقتصادية الثانية في العالم.

وأوضح المكتب الوطني الصيني للاحصائيات في بيان أن تخفيض اجمالي الناتج الداخلي للعام 2014 بمقدار 0,1 نقطة كان نتيجة «تأكيدات اولية» بهذا الصدد على أن يصدر الرقم النهائي في يناير.

وواصل النمو تباطؤه خلال الفصلين الأولين من السنة وصولا الى 7٪ علما أن السلطات حددت هدفا للنمو «حوالي 7٪» للعام 2015 رغم أن العديد من المحللين باتوا يشكون في بلوغ هذه النسبة.

ويتوقع مصرف ايه ان زد تراجع إجمالي الناتج الداخلي إلى 6,4٪ في الفصل الثالث من السنة قبل أن يعود ويتعزز محققا 6,8٪ في الفصل الأخير، ما يبقى دون أهداف الحكومة التي تتطلع إلى نسبة 7٪.

انتعاش بورصة شنغهاي

وسجلت بورصة شنغهاي انتعاشا ظهر أمس مرتفعة بنسبة 0,87٪ رغم تراجع طفيف خلال الجلسة اثر إعلان رقم إجمالي الناتج الداخلي للعام 2014.

واقر حاكم البنك المركزي وهيئات ضبط الأسواق في نهاية الأسبوع بوجود فورات في السوق لكنهم اعتبروا أن الأزمة شبه منتهية.

وقال حاكم البنك المركزي تشو تشياوشوان خلال اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين في انقرة ان «التصحيح في أسواق البورصات شارف على نهايته»، لافتا إلى أن الاقتصاد الصيني «لم يتأثر كثيرا» جراء أزمة البورصات.

وأوضح أن «الأرباح في أسواق البورصات كانت سريعة جدا ومرتفعة جدا ما اثار فورات مالية وانطلاقا من هنا كان لا بد من تراجع وتصحيح».

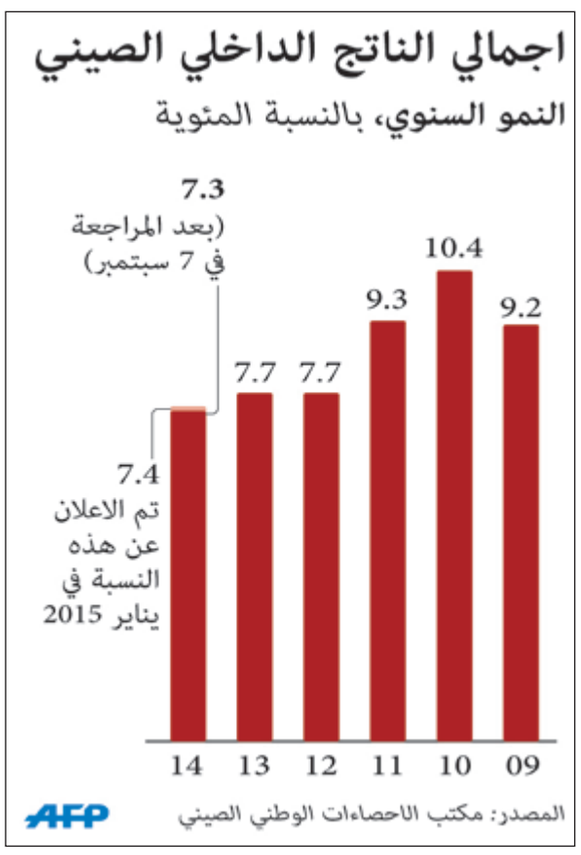

ضريبة القيمة المضافة في مصر خلال أسبوعين

القاهرة ـ رويترز: قال وزير المالية المصري هاني قدري دميان أمس، إنه سيتم طرح تشريع قانون ضريبة القيمة المضافة خلال أسبوعين.

وأكد دميان في مقابلة مع «العربية» على هامش مؤتمر «يورو مني» في القاهرة، ضرورة التحول إلى ضريبة القيمة المضافة لمنع الازدواجية وتشجيع المنافسة.

وأشار إلى أن زيارة صندوق النقد الدولي لمصر لن تناقش موضوع الضرائب، مضيفا أن بلاده ستستمر في الحصول على التمويل من السوق العالمية.

ونفى دميان وجود أي علاقة لصندوق النقد بالإجراءات التي تقوم بها الحكومة المصرية، ومن بينها إعادة هيكلة الضرائب. وقال «ننوي توسيع قاعدة الموارد المالية محليا وعالميا».

ولفت دميان إلى أن مصر ستعاود دخول سوق السندات العالمي في النصف الثاني من السنة المالية 2015ـ2016.

وقال دميان على هامش مؤتمر يورومني الذي بدأ أعماله أمس «سنخرج لسوق السندات العالمي في النصف الثاني من السنة المالية 2015ـ2016».

وتبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو وتنتهي في 30 يونيو.

وقد باعت الحكومة المصرية سندات دولية لأجل عشر سنوات قيمتها 1,5 مليار دولار في يونيو في أول إصدار من نوعه خلال خمس سنوات وهو ما يظهر عودة الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلى البلاد بعد انتفاضة 2011.

.. والمفاوضات مستمرة مع العبار بشأن العاصمة الجديدة

القاهرة ـ رويترز: قال وزير الاستثمار المصري أشرف سالمان امس إن بلاده مازالت تتفاوض مع رجل الأعمال الاماراتي محمد العبار بشأن مشروع العاصمة الجديدة. وكانت صحيفة اليوم السابع المحلية نقلت امس على لسان الوزير أنه «تم إلغاء مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع المستثمر الإماراتي محمد العبار خلال مارس الماضي». لكن سالمان أكد لـ «رويترز» أنه «لم أقل أننا ألغينا مذكرة التفاهم مع العبار بل ذكرت تحديدا أنه ممكن يحصل (العبار) على جزء من المشروع (بجانب مستثمرين آخرين).. المذكرة لم تلغ بل نتفاوض مع العبار على الأمور التجارية». وأضاف سالمان أن بلاده وقعت الاسبوع الماضي مذكرة تفاهم مع شركة تشاينا ستيت كونستراكشن انجنيرنج كورب (تشاينا كونستراكشن) لدراسة بناء وتمويل الجزء الإداري من مشروع العاصمة الجديدة.

تراجع أسعار النفط بفعل خسائر الأسهم الصينية

«روسنفت الروسية»: العصر الذهبي لـ«أوبيك» انتهى

سنغافورة ـ رويترز: قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط الروسية الكبرى روسنفت إن العصر الذهبي لدول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) الذي تحافظ فيه على توازن أسواق النفط قد انتهى، حين قررت المجموعة عدم خفض الإنتاج في نوفمبر الماضي لوقف تهاوي الأسعار. وقال إيجور سيتشين خلال ملتقى للمتعاملين في السلع الأولية تنظمه صحيفة فايننشال تايمز في سنغافورة امس «العصر الذهبي لهذه المنظمة قد ولى».

وأضاف «لو أنه جرى الالتزام بحصص (الإنتاج) لكانت أسواق النفط العالمية قد استعادت توازنها الآن»، في إشارة إلى قرار أوبيك في نوفمبر 2014 الإبقاء على الإنتاج مرتفعا قرب مستويات قياسية لحماية حصتها في السوق، بدلا من دعم الأسعار.

ونزلت أسعار النفط عن 50 دولارا للبرميل منذ ذروته في يونيو 2014 مع وصول الإنتاج العالمي لمستويات قياسية تفوق الاستهلاك. وقال سيتشين إن أسواق النفط العالمية تحتاج إلى متوسط سعر يبلغ 70 دولارا للبرميل كي تستعيد توازنها.

وكانت أسعار النفط قد تراجعت امس مع انخفاض الأسهم الصينية وارتفاع الدولار ومخاوف بشأن تخمة المعروض العالمي.

وساهمت عطلة عيد العمال الأميركية في الإبقاء على التداولات عند مستويات هزيلة.

وأغلقت مؤشرات الأسهم الرئيسية الصينية منخفضة امس مع إقبال المستثمرين على البيع عقب عطلة في السوق استمرت أربعة أيام تم خلالها إعلان المزيد من القيود على تداول العقود الآجلة. ونزل سعر مزيج برنت الخام في عقود أكتوبر 60 سنتا إلى 49,01 دولارا للبرميل. وانخفض سعر الخام الأميركي المعروف باسم خام غرب تكساس الوسيط في عقود أكتوبر 45 سنتا إلى 45,60 دولارا للبرميل.